

جنوب شرق آسيا والتحرر من أوهام إعادة التوطين

سيباستيان موريتي

في حين تُعدُّ إعادة التوطين حلاً لا يُلجأ إليه إلا في ظروف استثنائية، كانت إعادة التوطين في جنوب شرق آسيا وما زالت وستبقى الحل الدائم الأهم للاجئين.

كانت إعادة التوطين في مرحلة زمنية سابقة الحل 'المفضل' للاجئين. ففي الفترة الممتدة ما بين منتصف السبعينيات إلى منتصف التسعينيات، مثلت إعادة التوطين دوراً مهماً وكانت بلدان اللجوء الأول الرئيسية في المنطقة متمثلة بتايلندا وماليزيا وإندونيسيا التي أتاحت خيار اللجوء المؤقت للاجئين القادمين من كمبوديا ولاوس وفيتنام شريطة الإسراع في إعادة توطينهم في بلد ثالث. وفي نهاية المطاف، أُعيد توطين قرابة مليون و٣١٥ ألف شخص في حوالي ٣٠ بلداً في العالم، يضاف إليهم ٦٥٠ ألف فيتنامي ممن أُعيد توطينهم في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن إطار برنامج الرحيل المنتظم.

ومع أنه ما من شك في الدور المحوري الذي مثلته إعادة التوطين في حماية اللاجئين وفي حل أزمة اللاجئين الهنود-صينيين، فقد ثبت، وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن حجم العمليات «كان له أثر سلبي على اللاجئين وعلى بعض المفاهيم الأساسية للحماية الدولية». وعلى وجه الخصوص، مثلت جهود إعادة التوطين التي بذلتها الدول الغربية في السنوات الأولى من الأزمة دوراً مهماً في ظاهرة 'إعياء الرأفة' التي دفعت تلك الدول ذاتها إلى تبني مزيد من التدابير التقييدية في النصف الأول من الثمانينيات. وبغياب ضمانات استضافة اللاجئين في إقليمها، عمدت دول اللجوء الأول في المنطقة بدورها إلى إغلاق حدودها بوجه اللاجئين رافضة منح صفة اللجوء المؤقت، بل صدّت القادمين من البحر وأعادت اللاجئين الذين وصلوا إليها إلى بلدانهم الأصلية، فيما يمثل خرقاً لمبدأ عدم إعادة القسرية.

ومع نهاية الثمانينيات، كان من الواضح أن ما بدأ بخروج لاجئين فروا من اضطهاد الحكومة الشيوعية في فيتنام تطور إلى موجة ضمت في معظمها مهاجرين اقتصاديين مدفوعين برغبة في إعادة التوطين شبه المضمون في البلدان الغربية. ورداً على ذلك، ظهرت خطة العمل الشاملة بشأن اللاجئين الهنود-صينيين وتُبنت في يونيو/حزيران ١٩٨٩ لوضع حد لخروج لاجئي القوارب الفيتناميين لتكون وفقاً لزعم البعض المبادرة الدولية الأولى لاستجابة إلى ظاهرة 'الهجرة المختلطة'. وجاءت هذه الخطة بإجراء خاص بتحديد صفة اللاجئ على المستوى الإقليمي بهدف التمييز بين المهاجرين الاقتصاديين واللاجئين الواصلين بعد تاريخ معين.

وكان الهدف من هذه الخطة في واقع الحال توجيه حالات المغادرة من خلال برنامج الرحيل المنتظم و«الحد من أحقية [ما تبقى منهم] في إعادة التوطين كلاجئين معترف بهم»^٤

وفي حين يشار إلى خطة العمل الشاملة على أنها مثال جيد للمقاربة الإقليمية المتبعة في التعامل مع التحركات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين، فيلاحظ أن المجتمع الدولي مثل دوراً محورياً في إنجاح المبادرة. وبالفعل، تقرر أن

كانت إعادة التوطين في مرحلة زمنية سابقة الحل 'المفضل' للاجئين. ففي الفترة الممتدة ما بين منتصف السبعينيات إلى منتصف التسعينيات، مثلت إعادة التوطين دوراً مهماً وكانت بلدان اللجوء الأول الرئيسية في المنطقة متمثلة بتايلندا وماليزيا وإندونيسيا التي أتاحت خيار اللجوء المؤقت للاجئين القادمين من كمبوديا ولاوس وفيتنام شريطة الإسراع في إعادة توطينهم في بلد ثالث. وفي نهاية المطاف، أُعيد توطين قرابة مليون و٣١٥ ألف شخص في حوالي ٣٠ بلداً في العالم، يضاف إليهم ٦٥٠ ألف فيتنامي ممن أُعيد توطينهم في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن إطار برنامج الرحيل المنتظم.

ومع أنه ما من شك في الدور المحوري الذي مثلته إعادة التوطين في حماية اللاجئين وفي حل أزمة اللاجئين الهنود-صينيين، فقد ثبت، وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن حجم العمليات «كان له أثر سلبي على اللاجئين وعلى بعض المفاهيم الأساسية للحماية الدولية». وعلى وجه الخصوص، مثلت جهود إعادة التوطين التي بذلتها الدول الغربية في السنوات الأولى من الأزمة دوراً مهماً في ظاهرة 'إعياء الرأفة' التي دفعت تلك الدول ذاتها إلى تبني مزيد من التدابير التقييدية في النصف الأول من الثمانينيات. وبغياب ضمانات استضافة اللاجئين في إقليمها، عمدت دول اللجوء الأول في المنطقة بدورها إلى إغلاق حدودها بوجه اللاجئين رافضة منح صفة اللجوء المؤقت، بل صدّت القادمين من البحر وأعادت اللاجئين الذين وصلوا إليها إلى بلدانهم الأصلية، فيما يمثل خرقاً لمبدأ عدم إعادة القسرية.

وخلصت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى نتيجة مفادها أن قرار تبني مقاربة عامة لإعادة التوطين في المنطقة «ألقت» بعدة طرق «ظلالها الممتدة على دور إعادة التوطين كحل وكوسيلة للحماية»^٥ فرأي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مثل القرار المتخذ في عام ١٩٧٩ لمنح إعادة التوطين لمهجري القوارب الفيتناميين الواصلين إلى شواطئ جنوب شرق آسيا «عامل جذب» ساهم في ظهور موجة غير منظمة لخروج

الروهينغيا مع أن هذا الخيار لم تدعمه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعدة أسباب منها خشيتها على ضوء تجربتها في أزمة اللاجئين الهندو صينيين من أن هذا الخيار سوف يصبح عامل جذب يتسبب في تفاقم المشكلة بتشجيع مزيد من الناس على الرحيل. كما تصورت أنه في سياق منطقة جنوب شرق آسيا ونظراً لمحدودية عدد الأشخاص المعنيين يمكن ابتداء حلول خلافة مثل منح الأشخاص صفة العامل المهاجر في دولة اللجوء. لكن هذا الخيار تستعبده الدول المعنية ما يترك إعادة التوطين مجدداً الحل المتبقي.

سيباستيان موريتي morettiseb@gmail.com

زميل أول، مركز الهجرة العالمية، معهد

الدراسات العليا في الدراسات الدولية والإمضاء

<http://graduateinstitute.ch/gmc>

١. الجمعية العامة للأمم المتحدة (1986) 'ملحق بتقرير المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين'، من وثائق الأمم المتحدة. Add.1/12/A/40
<http://bit.ly/UNHCR-Addendum1986>

(Addendum to the Report of the United Nations High Commissioner for Refugees)

٢. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (١٩٩٤) 'إعادة التوطين في

التسعينات: مراجعة للسياسة والممارسة' www.unhcr.org/3ae6bcfd4.pdf (Resettlement in the 1990s: A Review of Policy and Practice)

٣. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (1995) وضع اللاجئين في العالم 1995: بحثاً عن الحلول. مطبعة جامعة أكسفورد

www.unhcr.org/3eedd8b4.html

(The State of the World's Refugees 1995: In Search of Solutions)

٤. اللجنة التنفيذية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (1989) 'محضر

ملخص الاجتماع رقم 443'

<http://bit.ly/UNHCR-ExCom1989>

(Summary Record of the 443rd Meeting)



قيمة التعلم

يأتي تمويل نشرة الهجرة القسرية بالكامل من التبرعات والمنتج بما فيها تبرعات الأفراد من جموع القراء. فهل يمكنك المساهمة في دعم النشرة واستمرارها لتمكينها من نشر التعلم من خلال مشاركة المعارف والخبرات؟

أي تبرع مهما كان بسيطاً سيساهم في دعم النشرة. للأفراد، نقترح أن يكون التبرع السنوي 30 جنياً إسترلينياً أو ما يعادل 37 دولاراً أمريكياً أو 35 يورو. يمكنك التبرع من خلال الموقع التالي للأمن للدفع على الإنترنت:

<http://bit.ly/supportFMR>

جميع الواصلين إلى بلدان العبور قبل انتهاء الموعد النهائي بالإضافة إلى الواصلين بعده ممن اعترف بهم على أنهم لاجئون من خلال إجراء تحديد وضع اللجوء سوف يعاد توطينهم بسرعة. أما الذين تبين أنهم ليسوا لاجئين فوجب إعادتهم إلى بلدتهم «ويفضل أن تكون عودتهم طوعاً» وفق خطة العمل الشاملة، مع إمكانية تطبيق تدابير أخرى متصورة عند الضرورة. وإجمالاً، أعيد توطين ٨٠ ألف فيتنامي ضمن إطار خطة العمل الشاملة.

الوضع الحالي

مع أن عدد اللاجئين في جنوب شرق آسيا أقل مما كان عليه خلال الأزمة الهندو-صينية، ورغم الازدهار الذي بدأت بعض دول المنطقة تشهده، بقي إعادة التوطين في جنوب شرق آسيا الحل الدائم الأكثر تفضيلاً. أما الاندماج المحلي فهو غير مطروح كحل باستثناء بعض المجموعات الخاصة من الناس التي تتمتع بروابط إثنية وثيقة مع السكان المحليين. أما بالنسبة للعودة الطوعية فنادراً ما يكون حلاً متصوراً. وقد أعيد توطين ١٠٠ ألف لاجئ من ميانمار ممن قدموا من مخيمات اللاجئين في تايلند منذ عام ٢٠٠٤ خاصة بعد إعادة توطين كثير من الناس من ماليزيا خلال المدة ذاتها ما يمثل جزءاً غير متناسب من الجهد العالمي لإعادة التوطين. ومنذ عام ٢٠٠٩، تضيف الفلبين واحدة من ثلاث آليات لمرافق العبور الطارئة وهي عبارة عن مركز عبور يسمح للاجئين بالموكوث فيه إذا لم يكن بمقدورهم البقاء في بلادهم أو في بلاد اللجوء الأولى لأسباب تتعلق بالحماية إلى حين إعادة توطينهم في بلد ثالث. وتكتسب هذه الآلية أهمية خاصة في جنوب شرق آسيا إذ تُظهر بلدانها المنتمة إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) كراهية كبيرة لعرض اللجوء على الناس القادمين من دول آسيان الأخرى من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، وهو من المبادئ المحورية المتبعة في الإقليم.

وفي سياق ما يسمى بأزمة خليج البنغال وبحر أندامان في عام ٢٠١٥، وفرت ماليزيا وإندونيسيا مجدداً المأوى المؤقت للأشخاص القادمين من البحر على شرط حصولهم على حل دائم خلال عام واحد. وسيكون هذا الحل بطبيعة الحال إعادة التوطين لقرابة ٦٠٠ لاجئ من الروهينغيا ممن لا يمكن إعادتهم إلى ميانمار.

والأمر المثير للاهتمام أن بلداناً مثل الولايات المتحدة والأمريكية وغانا أعلنت عن إمكانية توطينها لبعض لاجئي